عناصر السياسة الزراعية

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

الفصل ١

التنظيم الاقتصادي للقطاع الزراعي

الفصل ١

التنظيم الاقتصادي للقطاع الزراعي

الفـــهـــرس

١. الاطار ٥

٢. البيئة المؤســـســـاتية ٧

٢,١. . النظام الاجتماعي ٧

٢,٢. الارادة السياسية ٧

٢,٣. دور الدولة ٨

٣. المنهج ٩

٣,١. البحث عن محور مركزي للسياسة الزراعية ٩

٣,١,١. المستثمر الزراعي ٩

٣,١,٢. الحيازة الزراعية ١٠

٣,١,٣. المحور المركزي للسياسة الزراعية ١٠

٣,٢. المشاكل المرتبطة بالحيازة الزراعية ١٠

٣,٢,١. المستثمر ١١

٣,٢,٢. الكفاءات ١١

٣,٢,٣. الشؤون العقارية ١٢

٣,٢,٤. الموراد المائية والطبيعية ١٢

٣,٢,٥. المنشآت ١٢

٣,٢,٦. التجهيزات ١٣

٣,٢,٧. التموين ١٣

٣,٢,٨. التمويل ١٣

٣,٢,٩. النظام التجاري ١٤

٣,٢,١٠. الاطار المؤسساتي ١٤

٤. المقاربة الاقتصادية ١٥

٤,١. هيكلية تكاليف الانتاج ١٥

٤,١,١. زراعة الأشجار ١٧

٤,١,٢. الزراعات تحت البيوت البلاستيكية ١٨

٤,١,٣. الزراعات المروية الأخرى ١٩

٤,٢. الاهداف الاقتصادية للسياسة الزراعية ٢٠
٤,٢,١. اعتبارات عامة ٢٠
٤,٢,٢. الأهداف المتوخاة ٢٠

٥. الاقتراحات التنظيمية ٢٣
٥,١. المستثمر وكفاءاته ٢٣
٥,١,١. رئيس الحيازة ٢٣
٥,١,٢. المزراع المسؤول / القائد ٢٤
٥,١,٣. ابن المزراع الباقي في الحيازة ٢٤
٥,١,٤. العناصر الشابة المهتمة بالتدريب الزراعي ٢٥
٥,١,٥. . كوادر الهيئات الزراعية ٢٥
٥,٢. الشؤون العقارية ٢٥
٥,٢,١. سياسة تحديد العقار ٢٦
٥,٢,٢. سياسة تأهيل الأراضي ٢٧
٥,٢,٣. سياسة فصل حق الاستثمار عن حق الملكية ٢٨
٥,٢,٤. سياسة ضمان حق الاستثمار ٢٨
٥,٢,٥. سياسة المحافظة على وحدات استثمارية قابلة للاستمرار ٢٩
٥,٢,٦. سياسة غزو اراض جديدة صالحة للزراعة ٢٩
٥,٣. التموين والتأهيل والتجهيز والتمويل ٣٠
٥,٣,١. تنظيم التموين ٣٠
٥,٣,٢. تمويل الزراعة ٣٠
٥,٤. الموارد الطبيعية ٣٣
٥,٤,١. . الموارد المائية ٣٣
٥,٤,٢. الموارد الطبيعية الأخرى ٣٣
٥,٥. النظام التجاري ٣٤
٥,٥,١. اعتبارات عامة ٣٤
٥,٥,٢. النفاذ الى السوق ٣٤
٥,٥,٣. الهيئات التعاونية ٣٥
٥,٥,٤. حاجات الدعم الهيكلي ٣٥
٥,٦. الاطار المؤسساتي والتشريعي ٣٦
٥,٦,١. دور الدولة ٣٦
٥,٦,٢. الاطار القانوني التنظيمي ٣٧

٦. الاجراءات المقترحة ٣٩

التنظيم الاقتصادي للقطاع الزراعي

١. الاطار

تبدو الزراعة اللبنانية اليوم وكأنها القطاع الفقير من الاقتصاد اللبناني. لطالما اعتبرت السياسة الاقتصادية المتّبعة ان قطاع الخدمات وحده القادر على فتح المجال للتنمية وذلك ، بالرغم من الثقل الاجتماعي الذي يمكن الزراعة ان تشكّله. حاليا" ، يقيم حوالي ٣٠% من سكان لبنان في المناطق الريفية ويمثّلون ١٢% من اجمالي الناتج المحلي تقريبا". في المقابل، تشكّل الموارد المخصصة للزراعة اقلّ من ١% من الموازنة الوطنية وهي في انخفاض مستمرّ.

قبل اندلاع الحرب، كانت الزراعة اللبنانية زينة الاقتصاد وصورة البلد. وقبل عام ١٩٨٦، كانت حركة الصادرات اللبنانية ، من فاكهة وخضار وطيور ودواجن، هامة جدا"، لا سيّما الى الاسواق الاقليمية. أدّى تطوّر القطاع الزراعة في البلدان المجاورة واهمال سياسات ما بعد الحرب لهذا القطاع، الى انخفاض تنافسية الزراعة اللبنانية.
يشهد قطاع الصناعة الزراعية اليوم انعدام توازن هام في ميزان المدفوعات. عام ٢٠٠١، اظهرت التبادلات بين لبنان وبلدان ثالثة عجزا" خطيرا" في الميزان التجاري، اذ شكّلت الواردات ١٢٦٨ مليون دولارا" مقابل ١٦٤ مليون دولارا" للصادرات. وطوال العقد المنصرم، ازدادت قيمة الواردات من المنتجات الزراعية والصناعية الزراعية بأكثر من ٥٠٠ مليون دولارا" في الوقت الذي بقيت فيه الصادرات ثابتة من حيث القيمة .

تجدر الاشارة في هذا الصدد الى ان لبنان يشهد نموّا" ديموغرافيا" هاما" نسبيا"، اذ تشير التقديرات الأكثر تشاؤما" الى نمو سنوي نسبته ١,٣٦ % ، ما يجعلنا نتوقع زيادة اجمالية في عدد السكان بنسبة ٥٠ % خلال السنوات الثلاثين المقبلة. حتى ذلك الحين ،على البلد ان يكون قادرا" على توفير الغذاء لأكثر من ٥٥٠٠٠٠٠ شخص على أراضيه.

من جهة اخرى، ادخلت آفاق العولمة لبنان في عصر تحرير التبادلات المتجسّد، بشكل خاص، في توقيع عدد كبير من الاتفاقات الآيلة الى ازالة الحواجز الجمركية بشكل تدريجي. وبالفعل، سيتمّ

تحرير التبادلات مع سوريا ابتداء" من العام ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤، ومع ١٤ بلدا" عربيا" ابتداء" من العام ٢٠٠٨، ومع الاتحاد الأوروبي بحلول العام ٢٠١٤.

يتعيّن على لبنان ان يحدّد بوضوح استراتيجيته الخاصة لجهة :

- رغبته في اعادة التوازن الى التبادلات الصناعية الزراعية ؛
- طموحاته التصديرية ؛
- قدرته على توفير الغذاء للشعب اللبناني ؛
- خطر وقوع البلد في التبعية الغذائية ؛
- الابقاء على فرص العمل المباشرة وغير المباشرة في المناطق الريفية والزراعية وخلق فرص عمل جديدة ذات الصلة.

في هذا الاطار ، يجب ان ترتسم سياسة فعلية تشجّع تنافسية الزراعة وزيادة الكمّيات المنتجة وتحسين نوعية المنتجات. وتبدو فعاليّة الشبكة التنظيمية وملاءمة المحيط المهني للحيازة الزراعية من العناصر المهمّة جدا" لهذه السياسة. يبقى اداء القطاع رهن التنمية المتناغمة والتوزيع المنصف للثروة المنتجة بين كافة المعنيين بالمجال الزراعي.

٢. البيئة المؤســـســـاتية

٢,١. النظام الاجتماعي

يتميّز النظام الاجتماعي في لبنان بتعقيده ؛ فقد أدخلت التأثيرات التاريخية المختلفة تنوّعا" كبيرا" في المركّبات الاجتماعية والدينية للبلد. كما واثّرت الحرب سلبا" على الوفاق الوطني ولا تزال الانقسامات قائمة وندبات الجراح ظاهرة لتنطبع في المجتمع اللبناني وتلقي بظلالها عليه.

اليوم ، وبعد سنوات طويلة من الحروب الأهلية، استعاد لبنان توازنا" لا يزال هشّا" وانطلق من جديد سعيا" لاستعادة مكانته ودوره كبلد محوري في الشرق الأوسط، وبدأ يستردّ شيئا" فشيئا" ثقة الأمم المجاورة.

٢,٢. الارادة السياسية

في مجالي السياسة الاقتصادية والسياسة الزراعية ، لطالما اتّكل لبنان على غد افضل ، و يبرّر ذلك النموّ الكبير الذي شهده البلد في فترة ما بعد الحرب. لكن للأسف ، كان هذا النموالظاهري مرتبطا" بشكل اساسي بجهود اعادة الاعمار التي لم يموّلها النمو الاقتصادي الداخلي بل زيادة الدين العام الذي فاق الـــ ١٧٠% من اجمالي الناتج المحلي اللبناني.

في مجال الصناعة الزراعية ، من غير النادر ان نجد قادة ومسوؤلين سياسيين يعتبرون ان الغذاء لطالما كان متوفّرا" في لبنان وسيستمرّ الوضع كذلك حتى وان تفاقم عجز ميزان التبادلات سنة بعد سنة.

انما يبدو ان الصرامة تسود مجددا" النهج الاداري لسياسة الدولة بفعل ضغوطات الشركاء الدوليين (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، الاتحاد الأوروبي) في هذا المجال. أمّا الاهداف المتمثلة في اعادة التوازن الى الميزان التجاري وتخفيض الدين العام، فهي موضوع اهتمام وعناية. في هذا الاطار، هناك رغبة واضحة في تصدير المنتجات الزراعية ولا بدّ لهذه الرغبة ان ترتكز على انعاش للقدرات الانتاجية للقطاع الزراعي.

٢,٣. دور الدولة

انعاش الزراعة هو هدف مكتسب ولكن ما هو الدور الذي يمكن للدولة ان تضطلع به في هذه العملية ؟ أيمكن للدولة ان تكون المطلق والمخطط والمنفّذ لعملية اعادة توزيع طاقات الانتاج الزراعي أم ان عليها ان تكون الجهة الموجّهة التي تضع الأطر وتدعم مبادرات القطاع ؟

نظرا" لضرورة اعتماد نهج الصرامة في ادارة الموازنة الوطنية ولقدرة المهنيين اللبنانيين (من مزارعين، وتجار، وصناعيين ...) على اتخاذ المبادرة، ينبغي التأكد من قيام الدولة بتهيئة الظروف المؤاتية لانتعاش الزراعة، من خلال السماح للفاعلين باتخاذ المبادرة مع السهرعلى ضمان توزيع منصف لإيرادات المنتجات بين كافة المعنيين الذين يساهمون في تحسين الانتاج كمّا" ونوعا" وكلفة".

في اطار دورها الموجّه لديناميكية انعاش الزراعة، على الدولة ان تحدد بوضوح ما ينبغي عليها القيام به وتسهيله لظهور المبادرات ونموّها.

٣. المنهج

٣,١. البحث عن محور مركزي للسياسة الزراعية

يجب ان يتمّ البحث عن اداء افضل للقطاع الزراعي، من خلال محور مركزي يشكّل أساسا" لتنفيذ التوجّهات والاجراءات الهادفة الى اعادة اعطاء الزراعة اللبنانية المكانة التي تستحقّها.

٣,١,١. المستثمر الزراعي

يبدو من الصعب بوجه خاص تمييز المستثمر الزراعي في لبنان.

لقد فتح النظام الاجتماعي مؤخرا" ابوابه للمستثمرين الزراعيين الذين بات بامكانهم، شأنهم شأن سائر المهنيين الآخرين، ان ينتسبوا الى نظام الضمان الاجتماعي لقاء اشتراك ثابت. لكن النظام ما زال حديث العهد ولا يستطيع بالتالي ان يضمن ثبات وضع المستثمر الزراعي.

يمكن لحصة المداخيل الزراعية من موارد الأسرة ان تشكّل أساسا" لتصنيف المستثمر الزراعي. قد يكون المدخول المحقّق من الزراعة فرعيا" (ثانويا" في موارد الاسرة)، رئيسيا" (مشكّلا" اكثر من نصف موراد الأسرة) او حصريا" (ممثلا" المورد الوحيد للأسرة) ؛ بناء عليه، يمكن اعتبار الريفيين الذين يمثل مدخولهم الزراعي اكثر من نصف موارد اسرهم، مستثمرين زراعيين. غير انه في غياب حسابات واضحة، يبدو من الصعب القيام بهذا التقييم وربط وضع المستثمر الزراعي بهذا المعيار.

كما ويصعب ضبط الوضع الاجتماعي الشخصي في النظام الزراعي اللبناني، اذ نجد مالكين للعقارات ومالكين مستثمرين ومستأجرين مؤقتين (ايجار سنوي) ومستأجرين على المدى الطويل ومزراعين وأجراء،... يشاركون جميعا" في تشغيل عجلة الزراعة.

من يستطيع في ظل هذا المناخ الاجتماعي المعقّد ان يعتبر نفسه مستثمرا" زراعيا" وبأي مجموعات ضغط قد نصطدم عند تحديد المستثمر الزارعي وفقا" لهذه المعايير؟

٣,١,٢. الحيازة الزراعية

في المقابل، يطرح وضع الحيازة الزراعية مشاكل اقل لجهة تحديد هذه الأخيرة ويشمل:

- النشاطات الزراعية وموقع الزراعة من دخل المستثمر ؛
- التمييز بين العقار القابل للبناء والعقار المستخدم للزراعة، بغية تفادي ارتفاعا" مفرطا" في سعر الأرض (سعر الشراء و سعر الايجار على السواء) لا يتوافق مع السعي الى التنافسية ؛
- توضيح انماط الاستثمار الزراعي(ملكية، ايجار مؤقت او طويل الأمد ، مزارعة، شراء قبل الحصاد ...) التي من شأنها السماح باستعمال مستدام للأرض الزراعية من قبل المستثمر.
- الشكل القانوني للحيازة الزراعية والامكانيات التي يتيحها القانون لخلق وحدات استثمارية قابلة للاستمرار (هيكليات عقارية) وامكانية العمل المشترك.

٣,١,٣. المحور المركزي للسياسة الزراعية

يظهر التحليل ان الحيازة الزراعية تبدو وكأنها كيان اكثر تماسكا"، ان من حيث تعريفها او تصنيفها. تنوي السياسة الزراعية تحقيق اهداف السياسة الوطنية من خلال تحديث نظام الاستثمار الزراعي وما يحيط به.

سمحت الاستنتاجات التي افضى اليها مشروع APP حول النظام الزراعي اللبناني بتسليط الضوء على عدة ميّزات خاصة بالحيازة الزراعية في لبنان ومحيطها والتي يمكن تعديلها لضمان وتحسين فعالية نظام الانتاج.

٣,٢. المشاكل المرتبطة بالحيازة الزراعية

سلّط تحليل انظمة الاستثمار الزراعي الذي قام به فريق APP (راجع الملاحظة التقنية حول تحليل انظمة الاستثمار في لبنان) الضوء على التفاوت في ميّزات الحيازات الزراعية في لبنان. تسمح الاتجاهات المرصودة باظهار المعايير التي تنظّم أداء وحدة الانتاج. ان اداء الحيازة الزراعية ونوعيتها هما رهن سلسلة من العوامل كالمستثمر ومهاراته والعقار والموارد المائية

والمنشآت والتجهيزات والمتوين والتمويل والنظام التجاري والاطار المؤسساتي. ينبغي تحسين عدد كبير من المعايير المقوّمة لهذه العوامل ان اردنا تحديث الزراعة.

٣,٢,١. المستثمر

- قد تكون الزراعة نشاطا" حصريا" او فرعيا" بالنسبة الى المستثمر. بالفعل، هناك سلسة واسعة من الحالات المتنوعة انطلاقا" من زراعة الكفاف البحت (مساحات صغيرة موجهة نحو الاستهلاك الذاتي الغذائي للأسرة) وصولا" الى المزراع التي يسمح فيها التكثيف او المساحة المستثمرة بتشغيل يد عاملة عائلية بدوام كامل.
- تعتبر هيكلية الأسرة وعدد الوحدات البشرية العاملة (UTH) ايضا" من العوامل الهامة لهيكلية الاستثمار التي تخلق تبعية كبيرة نوعا" ما ازاء اليد العاملة الخارجية تبعا" للنشاطات والمساحات المزروعة. وتطرح مسألة الاستعانة باليد العاملة الخارجية مشاكلا" لجهة توفّر المهارات والتكاليف وذلك وفقا" للمناطق.
- يعتبر مستوى تدريب المزارعين متفاوت جدا"؛ فقليلة هي الفرص المتاحة للمزارع لتعزيز مهاراته وادائه وعلى الرغم من وجود مدارس للتعليم الزراعي ، قليلون هم ابناء وبنات المزراعين الذين يعودون للعمل في الحيازة العائلية بعد انهاء دارستهم.
- تشير الدراسة الخاصة بالنظام الزراعي التي قام بها فريق APP الى اختلافات كبيرة في نموذجيات المستثمرين.

٣,٢,٢. الكفاءات

- عادة ما تكون الكفاءات المتوفّرة، سواء في الحيازات او في الهيئات التعاونية ذات الصلة، متغيّرة وغير كافية.
- غالبا" ما يكون نقل المعارف بين الأجيال غير متكيّف وغير معزز بالتطبيق.
- الارشاد (أساليبه وتقنياته) غير موفّر للمزارع الاساسي.
- لا يدخل البحث التطبيقي في عملية الارشاد ، كما ان النتائج المحققة تقف عند ابواب مراكز الأبحاث. اضف الى ذلك ان المزارعين يفتقرون في محيطهم الى قطع ارض اختبارية تسمح بنقل نتائج الأبحاث الى الحيازة الزراعية.

- غالبا" ما يكون الدعم محدودا" جدا" وغير ملائم (منظمات غير حكومية، مراكز أبحاث وتدريب، بلديات).

٣,٢,٣. الشؤون العقارية

- تزداد الاراضي القابلة للزراعة تجزّءا". نظرا" لطرق توزيع الاراضي عبر الارث، يتسبّب كل جيل بتجزئة العقار فيتوزع هذا الأخير بين مختلف أصحاب الحقوق، ما يقضي على وحدة الحيازة .
- تتنوّع طرق الاستثمار الزراعي وتتميّز عامة بالهشاشة، ما لا يشجّع المستثمرين على المحافظة على نوعية العقار (الملكية ، الايجار المؤقت ، المزارعة ...) .
- تتراجع نسبة خصوبة التربة، لا سيما في الاراضي التي تستخدم على المدى القصير.
- تشهد المنشآت تأكّلا" تدريجيا" وتردّ مردّهما الى عدم ثبات حقوق الاستثمار.

٣,٢,٤. الموراد المائية والطبيعية

- تطرح المياه المخصصة للرّي مشاكل عدة ، لجهة الجهوزية والانتظام والتوزيع والنفاذ والنوعية.
- غالبا" ما تكون تكاليف انتاج المياه غير مضبوطة بالطريقة المؤاتية وصيانة انظمة الرّي غير مؤمنة وجباية الرسوم غير منتظمة.
- غالبا" ما تكلّف الدولة بإدارة المياه والموارد الطبيعية، على الصعيدين المادي والتقني، ما يرفع المسؤولية عن المنتفعين منها.

٣,٢,٥. المنشآت

- البنى التحتية والمنشآت غير كافية في المناطق الريفية.
- يصعب جدا" تمويل المنشآت والاستثمارات العقارية ، إلاّ في اطار مشاريع مهيكلة مشتركة يموّلها الشركاء المؤسساتيون او الدولة .
- يبقى أمن الاستثمارات المهيكلة هشّا" لأنه مرتبط بالوضع العقاري ؛

- تقتصر خصوبة التربة وصيانة المنشآت على ما هو ضروري فقط نظرا" لعدم ثبات القدرة على النفاذ الى العقار.

٣,٢,٦. التجهيزات

- الاستثمارات المنتجة مكلفة وقليلة الارباحية بالنسبة الى الحيازات الزراعية .
- تمويل التجهيزات والمعدّات غير ملائم او غائب. كما وان المصارف لا تعرف كيف تموّل تحديث الزراعة.
- صيانة التجهيزات الزراعية: عدم كفاية الهيكليات ذات الصلة.

٣,٢,٧. التموين

- يعتمد تمويل المدخلات بشكل كبير على دارات شراء المحاصيل الزراعية.
- كلفة التمويل مرتفعة جدا"، لا سيما بالنسبة الى المزارعين الذين يفتقرون الى رأس مال جار ويؤمنون المدخلات من خلال تجار يشترون منهم منتاجاتهم.
- غالبا" ما تشكل نوعية المدخلات مشكلة ويعجز المزارعون عن ضبطها.
- ان تسليم المدخلات الى المزراع ، من قبل التجار ، يحبسه في قيد اقتصادي يحول دون تمكنّه من ضبط اسعار الشراء او اسعار بيع منتجاته. ويؤدي ذلك الى ارتفاع كبير في التكاليف، ما يؤثر سلبا" على القدرة التنافسية للمنتجات و يقلّص مردودية العمليات التي يتوخى منها الربح.

٣,٢,٨. التمويل

- لا تعترف السلطات الحكومية بخاصّية حاجات الحيازة الزراعية الى التمويل .
- لا يستطيع المزراع العادي النفاذ الى الاعتمادات والقروض.
- غالبا" ما يرتبط تمويل المدخلات (على المدى القصير، قرض ريفي) ببيع الانتاج، ما يضع المزراع في حالة تبعية كبيرة حيال محيطه الاقتصادي.
- لا يتمتع المزراع العادي بضمانات اساسية.

- لا يعترف بخاصّية الحاجات والامكانات الزراعية ولا بالطابع الاستراتيجي للقطاع الزراعي او بخصائصه.

٣,٢,٩. النظام التجاري

- استراتيجية البيع موجّهة بشكل اساسي نحو النشاطات القصيرة الأمد.
- السياسة التعاقدية المتبعة في مجال الممارسات التجارية تفتقر الى القدر الكافي من التفصيل والمصداقية.
- العرض مشتّت بشكل عام .
- القدرة تفاوضية ضعيفة لدى المنتجين لأنها غالبا" ما ترتبط بتوفير المدخلات وتقوم على كميات صغيرة.
- آليات تحسين نوعية المنتجات غائبة او ابتدائية (ما من استراتيجية او مراقبة ...).
- المعايير الخاصة بالمنتجات شبه غائبة في مرحلة الانتاج وغير مطبّقة عند التسويق.

٣,٢,١٠. الإطار المؤسساتي

- لا تظهر الارادة السياسية بتعزيز الزراعة بشكل جليّ. ويبدو هذا القطاع من الاقتصاد الوطني مهملا" فعلا" ولا تنفكّ صفته التمثيلية بالتدهور.
- لم تظهر الدولة بعد انها قادرة على ضبط الانتاج الزراعي ولا تبدو مستعدة لاتخاذ الاجراءات اللازمة لانعاش وتحديث الزراعة بغية قلب انعدام التوازن الحاصل على مستوى التبادلات بالمنتجات الصناعية الزراعية.
- لا يتوافق الاطاران لتنظيمي والقانوني مع الواقع والقدرات الزراعية.
- آليات تنظيم الانتاج والأسواق شبه غائبة والمنتجون عرضة للتغيّرات الناجمة عن انفتاح الأسواق.

٤. المقاربة الاقتصادية

٤,١. هيكلية تكاليف الانتاج

خلال السنوات الأخيرة، قامت الـ ESCWA بدراسة حول تكاليف الانتاج لأبرز الزراعات في لبنان. وسمح التحليل المعمّق للأرقام المستنتجة بعد دراسة ١٣١ قطعة ارض بتسليط الضوء على الاتجاهات التالية ، بالنسبة الى عشر انواع من الزراعات (التفاح ، الإجاص ، الحمضيات، الزيتون، العنب، البندورة تحت البيوت البلاستيكية، الخيار تحت البيوت البلاستيكية، زراعة الزّهر تحت البيوت البلاستيكية، البندورة المرويّة والتّبغ).

ويبتيّن من المعدّل العام لهذه الزراعات العشرة :

- ان اعباء الانتاج المتغيّرة تشكّل ٥١% وهي كالآتي: مدخلات ٢٩% (بذار، مياه، سماد، علاجات) وعمل ٢١% (معدّات ويد عاملة).
- ان الاعباء الثابتة تمثّل ١٧% ، منها ٧% للاهتلاك و٦% للايجار العقاري.

يمثل الربح الزراعي الصافي حوالي ٣٢% من مجموع المبيعات كحدّ وسطي ؛ غير ان هناك تباينا" كبيرا" في هذا المجال حسب نوع الزراعة.

سنتطرق فيما بعد الى الخطوط العريضة لهيكلية تكاليف الانتاج بالنسبة الى زراعة الأشجار والزراعات تحت البيوت البلاستيكية وغيرها من الزراعات.

من الملاحظ ، بشكل عام، ان هناك فوارق هامة لجهة تكاليف المدخلات وان المنتجين الذين يتمتعون بالتمويل اللازم وبحيازة ذات حجم كاف يستطيعون شراء مدخلاتهم مع ضبط تكاليفها ، في حين يعتمد العديد من صغار ومتوسطي المنتجين على التجار في تموينهم، ما يتسبّب بمضاعفة التكاليف.

كما وان عنصر اليد العاملة متقلّب ايضا"؛ وقد تبيّن ان المعدّل الوسطي لكلفة اليد العاملة هو ٢١٠٠ ليرة لبنانية في الساعة، غير ان هذا المبلغ قد يتراوح ما بين ١٠٠٠ و ٤٠٠٠ ل.ل. وفقا" لمصدر اليد العاملة وحسب التخصص المطلوب من المستخدمين.

تحليل متوسط تكاليف الانتاج للزراعات العشرة	
عدد قطع الأراضي	١٣١
	نسبة المبيعات (%)
حصيلة الاستثمار	%١٠٠
الأعباء المتغيّرة	%٥١
المدخلات	%٢٩
البذار	%١١
المياه	%٣
السّماد	%٧
المعالجات	%٨
الأعمال	%٢١
المعدّات	%١
اليد العاملة	%٢٠
الأعباء الثابتة للدنم الواحد	%١٧
الاهتلاك	%٧
العمولات المصرفية	%٤
إيجار العقار	%٦
أعباء اخرى	%٠
إجمالي الأعباء للدنم الواحد	%٦٨
الهامش الاجمالي للدنم الواحد	%٤٩
الربح الصافي للدنم الواحد	%٣٢

اما العقار، فيتغيّر هو ايضا" وفقا" للحالات والمناطق ووجهة استخدام الأرض ؛ و الأسعار كالآتي:

- في ما يتعلق بالزراعات المختلفة ، يبلغ سعر ايجار الأرض الخالية من الزراعات الـ ٨٨٠٠٠ ل.ل. للدنم الواحد كحدّ وسطي ، اي ٨% من المبيعات ؛
- بالنسبة الى الزراعات تحت الغرف البلاستيكية ، يصل السعر الى ٤١١٠٠٠ ل.ل. للدنم الواحد كحدّ وسطي ، اي ٤% من المبيعات، ويشمل في معظم الأحيان هيكليات الغرف البلاستيكية. لكن تجدر الاشارة الى ان الأسعار قد تتخطى الـ ٧٠٠٠٠٠ ل.ل. في بعض المناطق.

- بالنسبة الى زراعة الأشجار، يبلغ السعر الوسطي للايجار الـ ٢٧٠٠٠٠ ل. ل. للدنم ، اي ١٩% من مجموع المبيعات. وتتراوح الأسعار عادة ما بين ٥٠٠٠٠ و ٥٠٠٠٠٠ ل.ل. .

وتعزى هذه الفوارق في اسعار ايجار العقار الى كون الأراضي المخصصة للزراعات تحت البيوت البلاستيكية ولزراعة الأشجار تتطلب قيام المالك ببعض الاستثمارات (زرع البساتين ، منشآت واساسات للبيوت البلاستيكية، ...) التي تنعكس كلفتها على سعر الايجار.

٤,١,١. زراعة الأشجار

تظهر الدراسة ان مجموع المبيعات للدنم الواحد يبلغ ١٤٢٦٠٠٠ ل.ل. وذلك ، في ٦٣ قطع ارض شملها التحليل ، وان الأعباء المتغيّرة تمثّل ٤٥% من حصيلة الاستثمار ، في حين تشكّل الأعمال ٢٤% منها ١٩% لليد العاملة ، اما الأعباء الثابتة فتبلغ ٣٠% من مجموع المبيعات ومن بينها ١٩% للايجار العقاري.

نوع الانتاج		متوسّط الغراسة	
عدد قطع الأراضي	الوحدة	٦٣	
		المبلغ	نسبة المبيعات (%)
حصيلة الاستثمار	١٠٠٠ ل.ل.	١٤٢٦	%١٠٠
الأعباء المتغيّرة	١٠٠٠ ل.ل.	٦٣٥	%٤٥
المدخلات	١٠٠٠ ل.ل.	٢٩٦	%٢١
المعدّات	١٠٠٠ ل.ل.	٦٤	%٥
اليد العاملة	١٠٠٠ ل.ل.	٢٧٥	%١٩
الأعباء الثابتة للدنم الواحد	١٠٠٠ ل.ل.	٤٢٢	%٣٠
الاهتلاك	١٠٠٠ ل.ل.	٢٤	%٢
العمولات المصرفية	١٠٠٠ ل.ل.	٩٥	%٧
ايجار العقار	١٠٠٠ ل.ل.	٢٧٢	%١٩
اعباء اخرى	١٠٠٠ ل.ل.	٣٢	%٢
اجمالي الأعباء للدنم الواحد	١٠٠٠ ل.ل.	١٠٥٨	%٧٤
الهامش الاجمالي للدنم الواحد	١٠٠٠ ل.ل.	٧٩١	%٥٥
الربح للدنم الواحد	١٠٠٠ ل.ل.	٣٦٩	%٢٦

٤,١,٢. <u>الزراعات تحت البيوت البلاستيكية</u>

في ما يتعلق بالزراعات تحت البيوت البلاستيكية، أظهر التحليل ان متوسّط مجموع المبيعات يبلغ حوالي عشر ملايين ليرة لبنانية للدنم الواحد ، مقابل ربح قدره ٣,٦ مليون ليرة لبنانية . اما ابرز النفقات فتظهر على مستوى المدخلات (٣١%)، واليد العاملة (٢٠%) والاهتلاك (٨%).

تجدر الاشارة الى ان هذه الزراعات المربحة تعتمد بشكل كبير على اليد العاملة اذ تفوق النفقات المخصصة للعمال والمستخدمين المليوني ليرة لبنانية للدنم الواحد.

نوع الانتاج		المعدل الوسطي للزراعات تحت البيوت البلاستيكية	
عدد قطع الأراضي	الوحدة	٥٣	
		المبلغ	نسبة المبيعات (%)
حصيلة الاستثمار	١٠٠٠ ل.ل.	١٠٩٣٤	%١٠٠
الأعباء المتغيّرة	١٠٠٠ ل.ل.	٥٦٥٧	%٥٢
المدخلات	١٠٠٠ ل.ل.	٣٣٨٨	%٣١
المعدات	١٠٠٠ ل.ل.	٩٣	%١
اليد العاملة	١٠٠٠ ل.ل.	٢١٧٧	%٢٠
الأعباء الثابتة للدنم الواحد	١٠٠٠ ل.ل.	١٦٦١	%١٥
الاهتلاك	١٠٠٠ ل.ل.	٨٢٣	%٨
العمولات المصرفية	١٠٠٠ ل.ل.	٤٢٤	%٤
ايجار العقار	١٠٠٠ ل.ل.	٤١١	%٤
اعباء اخرى	١٠٠٠ ل.ل.	٤	%٠
اجمالي الأعباء للدنم الواحد	١٠٠٠ ل.ل.	٧٣١٩	%٦٧
الهامش الاجمالي للدنم الواحد	١٠٠٠ ل.ل.	٥٢٧٧	%٤٨
الربح للدنم الواحد	١٠٠٠ ل.ل.	٣٦١٦	%٣٣

٤,١,٣. الزراعات المرويّة الأخرى

تحقق الزراعات المرويّة الأخرى مجموع مبيعات قدره ١١٦٤٠٠٠ ل.ل. للدنم الواحد كحدّ وسطي ، مقابل ربح قدره ٤١٠٠٠٠ ل.ل. . وتظهر ابرز الأعباء على مستوى المدخلات (٢٢%)، واليد العاملة (٢٣%) وايجار العقار (٨%).

نوع الانتاج		المعدل الوسطي للزراعات الأخرى	
عدد قطع الأراضي	الوحدة	١٥	
		المبلغ	نسبة المبيعات (%)
حصيلة الاستثمار	١٠٠٠ ل.ل.	١١٦٤	%١٠٠
الأعباء المتغيّرة	١٠٠٠ ل.ل.	٥٧٣	%٤٩
المدخلات	١٠٠٠ ل.ل.	٢٥٣	%٢٢
المعدات	١٠٠٠ ل.ل.	٤٨	%٤
اليد العاملة	١٠٠٠ ل.ل.	٢٧٣	%٢٣
الأعباء الثابتة للدنم الواحد	١٠٠٠ ل.ل.	١٨٠	%١٦
الاهتلاك	١٠٠٠ ل.ل.	٣٤	%٣
النفقات/العمولات المصرفية	١٠٠٠ ل.ل.	٥٨	%٥
ايجار العقار	١٠٠٠ ل.ل.	٨٨	%٨
اعباء اخرى	١٠٠٠ ل.ل.	٠	%٠
اجمالي الأعباء للدنم الواحد	١٠٠٠ ل.ل.	٧٥٤	%٦٥
الهامش الاجمالي للدنم الواحد	١٠٠٠ ل.ل.	٥٩٠	%٥١
الربح للدنم الواحد	١٠٠٠ ل.ل.	٤١٠	%٣٥

٤,٢. الاهداف الاقتصادية للسياسة الزراعية

٤,٢,١. اعتبارات عامة

تبدو هيكلية تكاليف الانتاج مصطنعة بالكامل. سمحت الحمائية النسبية المتّبعة في لبنان بارتفاع اسعار المبيع. وقد شجّعت هذه الأسعار ظهور زيادة على مستوى جميع عناصر الكلفة تقريبا" (سعر المدخلات، سعر اليد العاملة، سعر العقار،...). لقد عمل هذا النظام بشكل جيّد لسنوات طوال ، غير ان انفتاح الأسواق والالغاء التدريجي للحمائية والرسوم الجمركية خلقا تحدّيات جديدة.

لكي تكون الزراعة منتجة ، من الضروري ان تتمتع بالتنافسية والمردودية والقابلية للستمرار والاستدامة. غير ان تحقيق هذه الأهداف قد يؤدي الى نوع من التركّز على مستوى الحيازات الزراعية ، وبالتالي ، الى فقدان فرص عمل عدة في المجال الزراعي. لذا ، ينبغي التعويض عن هذه الخسارة من خلال استراتيجات تهدف الى توسيع مساحة الأراضي القابلة للزراعة والبحث عن نشاطات زراعية تحتاج بنسبة كبيرة الى اليد العاملة، واعادة تأهيل اليد العاملة في الهيئات الخدماتية لا سيّما التعاونيات وغيرها من التفرّعات التي تسبق وتلي الاستثمار. يجب كذلك وضع استراتيجيات من شأنها جذب القيمة المضافة الى الزراعة وتبسيط دارّات التسويق والسعي الى نوعية افضل وخلق منتجات ذات قيمة مضافة عالية.

٤,٢,٢. الأهداف المتوخّاة

افضت الدراسة الاقتصادية لأسعار تكلفة ومبيع للمنتجات الزراعية اللبنانية الى الأرقام الوسطيّة التالية:

نوع النشاط	الوحدة والزراعة	سعر التكلفة	سعر المبيع
زراعة الأشجار والكروم			
	كغ من التفاح	٣٦٧ ل. ل.	٤٠٩ ل. ل.
	كغ من الإجاص	٢٧٤ ل. ل.	٥٤٦ ل. ل.
	كغ من الحمضيات	٤٢٣ ل. ل.	٤٧٥ ل. ل.
	كغ من الزيتون	١١١٢ ل. ل.	٢٥٠٧ ل. ل.
	كغ من العنب	٣٧٤ ل. ل.	٨١٥ ل. ل.
الزراعة في البيوت البلاستيكية			
	كغ من الطماطم تحت البيوت	٣٤٦ ل. ل.	٥٥٨ ل. ل.
	كغ من الخيار	٣٤٨ ل. ل.	٤٤٩ ل. ل.
	ازهار مزروعة (بالوحدة)	٨٥ ل. ل.	١٣٣ ل. ل.
الزراعات المرويّة			
	كغ من الطماطم	١٤٨ ل. ل.	٢٤٠ ل. ل.
	كغ من التبغ	٥٨٤٤ ل. ل.	٨٨٥٠ ل. ل.

يظهر الجدول الوارد اعلاه اتجاهين اساسيين:

- تبدو المعدلات الوسطية لاسعار التكلفة مرتفعة، ما يظهر عدم تنافسية الزراعة اللبنانية. كما ان الانفتاح المقبل للأسواق والغاء آليات الحماية (رسوم جمركية، مساعدات حكومية ...) سيزيدان من هشاشة القطاع. اما مخاطر انخفاض الأسعار المدفوعة عند الانتاج فهي كبيرة. لذا من الضروري العمل على تخفيض اسعار الكلفة لتعزيز تنافسية الزراعة من دون التأثير على ارباحيتها.
- من جهة اخرى، يلاحظ ان اسعار المبيع تفوق بشكل كبير اسعار الكلفة (٣٢% من الربح الصافي كحد وسطي عل مجمل المنتجات الزراعية قيد النظر)، ما يسمح ، نظرا" للمردودية المحققة ، للزراعة اللبنانية بأن تكون مربحة للمنتج. قد يوعدي الانخفاض المتوقع لأسعار كلفة المنتجات الى تقليص الربحية الوسطيّة للزراعة. و قد يقود تنوّع الظروف المناخية

الزراعية او الاقتصادية الى تفاوت على مستوى هذه الربحية. كما ويخشى ان يؤثر انفتاح الأسواق على التوازن الاقتصادي لبعض المناطق او النشاطات الزراعية او المنتجات.

فضلاً" عن ذلك ، اذا ما اخذنا بعين الاعتبار ان هناك حوالي ١٩٠٠٠٠ حيازة زراعية في كلّ ٢٥٠٠٠٠ هكتاراً" من الاراضي المزروعة ، تقدّر المساحة الوسطية لكل حيازة بحوالي ١,٣ هكتار من المساحات الزراعية الصالحة. لكن، على الرغم من انخفاضه، يخفي هذا الرقم حالات واوضاع مختلفة جداً" بين كلّ من منتجي الحبوب في سهل البقاع الذين يزرعون اكثر من ١٠ هكتارات وصغار المنتجين المتعددي النشاطات الذين لا يتمتع كل منهم الاّ" ببعض الدنمات. كما وان نوع النشاط الذي يقوم به المستثمر يلعب دوراً" كبيراً" في التوازن الاقتصادي للحيازة الزراعية (الزراعات تحت البيوت البلاستيكية اكثر ربحية من الزراعات العادية).

كما رأينا سابقاً"، غالباً" ما يكون استثمار العقار هشّاً"، ما يتسبّب بتردّي حالة المنشآت وتراجع الخصوبة. اضف الى ذلك ان ضعف الشبكة التنظيمية والدعم المقدّم لمهنة الزراعة يضعان المزارع في حالة تبعية ازاء محيطه الاقتصادي وذلك في مرحلتي ما قبل وما بعد نشاطه . في ظلّ ظروف كهذه، تبدو استدامة الحيازة الزراعية هشّة للغاية.

باختصار، على السياسة الزراعية ان تسمح للمنتجات بأن تتمتّع **بالتنافسية** وللحيازة الزراعية بأن تصبح **قابلة للاستمرار** ولنظام الانتاج الزارعي بأن يكون **مستداماً**" من دون التأثير على **ربحية** النشاطات الممارسة.

٥. الاقتراحات التنظيمية

٥,١. المستثمر وكفاءاته

يشكّل تحديث الزراعة تحديا" فعليا" يستلزم اعادة النظر في بعض الممارسات وتعزيز الكفاءات.

غالبا" ما يقال ان المزراع غير مدرّب بالشكل المؤاتي وان الدعم الذي تقدمه له الدولة منذ عقود لا يصله فعلا". لكن هل تمّ تقييم درجة ملاءمة مبادرات التدريب المعتمدة وهل يمكن قياس الفعالية والملاءمة بالنسبة الى الحاجات والجهوزية وامكانيات المستثمرين ؟ لا يحتاج المستثمرون الزراعيون الى التدريب النظري بقدر ما يحتاجون الى دورات من **البحث العملي الإشراكيّ** الذي يعزز تكييف المكتسبات في المحيط الزراعي.

لا يجب ان يكون التدريب غاية بحدّ ذاتها، بل فقط وسيلة لتنمية المهارات. ويتعين على البيئة التعليمية ان توفّر للريفيين الارشاد التقني والمشورة الزراعية وان تلبّي حاجات المزراعين عبر تكييف منهجياتها لتتناسب مع مختلف فئات الريفيين المعنيين.

يعتبر هذا التحسين مهما" بالنسبة الى رئيس الحيازة والمزراع المسؤول وابن المزارع الباقي في الحيازة، والعناصر الشابة المهتمة بالتدريب الزراعي وكوادر الهيئات الزراعية ...

٥,١,١. رئيس الحيازة

يكون المزارع عادة مشغولا" في المزرعة ، سواء كان يعمل بدوام جزئي او كلّي؛ فلا يستطيع بالتالي ان يكرّس الكثير من وقته للتدريب ويفضل عادة الأمور المحسوسة على النظريات. يحتاج الى ان يرى بأمّ العين لكي يؤمن، ويعتبر انه من المفترض بالارشاد ان يسمح بنقل واعتماد تقنيات جديدة ونتائج الأبحاث. لذا، عليه ان يكون ملموسا" وقريبا" من مكان اقامته وان يتكيّف مباشرة مع الواقع.

يجب ان يتحوّل المزراع الى طالب للتدريب، من خلال الهيئات الاقتصادية التي تؤمّن استمرارية الحيازة . ويستطيع المزراع الحصول على التدريب المذكور عبر هيئات مختصّة معترف بها تتقن مناهج التدريب والاساليب التربوية المتكيّفة مع القيود التي فرضها المحيط والمجموعات المستهدفة.

يشكل الارشاد احدى مكونات المشورة الزراعية ويسمح بنقل التقنيات المستخلصة من الابحاث الى المزارع بفضل الاختبارات النموذجية التي يقوم بها مزارعون خدمة للمزارعين، بدعم من هيئات استشارية مستقلة عن الدولة او بدعم من هيئات اقتصادية.

٥,١,٢. المزراع المسؤول / القائد

تستلزم التجمعات والهيئات الخدماتية التعاضدية المعنية بالزراعة وجود مزراعين مسؤولين./ قادة من الضروري بالتالي، ان يتمكن هؤلاء من اكتساب الكفاءات اللازمة التي تخوّلهم اتقان الشؤون الادارية والتقنية ورفع التقارير بأمانة الى مفوّضيهم حول تأديتهم للمسؤوليات والمهام الموكلة اليهم. يمكن تحقيق ذلك من خلال دورات تدريبية قصيرة حول موضوع الادارة الجيدة توضع بتصرّف المزارعين.

يمكن اعادة توجيه بعض مراكز التدريب المهني الحالية لتلبية حاجات المزارعين والمسؤولين عبر توفير تدريب قصير الأمد للراشدين حول مواضيع معينة تحدّد بالاشتراك مع المستثمرين وهيئاتهم.

٥,١,٣. اين المزراع الباقي في الحيازة

يساعد العديد من ابناء المستثمرين ربّ الأسرة في الأعمال الزراعية ويكتسبون خبرتهم العملية ميدانيا" ، مشكّلين بالتالي يدا" عاملة مهمة ومتوليّن ، في الكثير من الحالات ، الاشراف الميداني على الأعمال الاساسية. فمن المفيد تدريبهم وفقا" لوتيرة تتناسب مع التزاماتهم وواجباتهم من دون فصلهم عن محيطهم لفترات طويلة. قد يكون من المفيد تدريبهم وفقا" لوتيرة تتكيّف مع مقتضيات واجباتهم المهنية. يمكن مثلا" تطوير نظام يخوّل القيّمين المستقبليين على الحيازات الزراعية اكتساب الكفاءات، من خلال اخضاعهم لفترات تدريب متعاقبة تشمل في آن معا" للتدريب النظري

في المدرسة والعملي في المزرعة ، ما يسهّل عملية اكتساب وتطبيق المعارف الجديدة من دون فصل الطلاب عن واقع محيطهم.

٥,١,٤. العناصر الشابة المهتمة بالتدريب الزراعي

يبدي العديد من الشبان اهتماما" بالتدريب الزراعي لأسباب مختلفة لا تشير بالضرورة الى اهتمام بالزراعة، اذ يسمح هذا النوع من التدريب ليس فقط بالحصول على منحة دراسية وانما ايضا" بالعودة للعمل في حيازة زراعية او التوجه الى المهن التابعة للقطاع الزراعي (المشورة ، الدعم، الارشاد، المجال التقني التجاري، ...). لا تخضع هذه الفئة مبدئيا" الى قيود معيّنة وتستطيع ان تجاري من دون صعوبة وتيرة الدروس الخاصة بمدارس الزراعة. غير انه على هذه المدارس ان تعيد التركيز على المحاور الأولوية للتعليم، كالزراعة تحت البيوت البلاستيكية وزراعة الأشجار وتربية الماشية وزراعة الكرمة...، وفقا" لخصائصها الجغرافية والمناخية الزراعية ، عوضا" عن اعتماد برامج منفردة. يمكن ان تشكّل السنة الأولى من التعليم جذعا" مشتركا" يضم جميع الطلاب ويشكّل مرحلة اولى يستطيع الطالب بعد اتمامها اختيار الاختصاص الذي يناسبه.

٥,١,٥. . كوادر الهيئات الزراعية

التجمعات الزراعية (الجمعيات والتجمعات والتعاونيات...) هي مؤسسات وتحتاج في اعمالها الى الاحترافية. حاليا"، ما من نظام تدريب يعدّ لمهنة محددة كتلك التي يمارسها الكوادر العاملين في الهيئات التعاضدية. يتطلّب تفعيل اداء القطاع وجود مراكز تدريب مهني قادرة على تلبية حاجات الكوادر المحددة (ادارة، تنظيم، اعداد تقارير...).

يجب تنظيم مراحل تدريب وتعليم لهذه الفئة في المراكز المتخصصة بالتدريب المهني للراشدين.

٥,٢. الشؤون العقارية

تشكل الأرض بحد ذاتها نظاما" معقدا". يبدي اللبنانيون عادة تعلّقا" شديدا" بأرضهم، ما يخلق اطارا" سياسيا" غير مؤاة لتنفيذ اصلاح زراعي فعلي، سيّما وان كبار مالكي الأراضي يمثّلون مجموعة ضغط هامة في دوائر السلطة. من جهة اخرى، لم تضمحلّ بعد التوترات والانشقاقات

الناجمة عن الحرب، فلا يمكن بالتالي المخاطرة بخلق مواجهة بين المجتمعات او الفئات الاجتماعية ذات المصالح المتضاربة.

على الصعيد العقاري، لاحظنا في نظام الاستثمار اللبناني، اتجاهين تاريخيين مرتبطين بالممارسة:

- تسود الملكية العقارية في مجال الاستثمار العقاري، وتمارس حقوق المالكين في اطار شبه اقطاعي يفتقر فيه الايجار الى الثبات وقد يعاد النظر فيه من طرف واحد ودون انذار مسبق من قبل المالك.
- غالبا" ما يرتبط تحديد كلفة الايجار بالاستثمار الذي يقوم به المالك؛ فإن سعر ايجار دنم البستان مثلا" اعلى من سعر دنم الأرض العارية وادنى من سعر الأرض المخصصة للزراعات تحت البيوت البلاستيكية.

على الرغم من هذا الواقع ، من الضروري تجشيع نظام من شأنه تحسين اداء ونتائج الزراعة اللبنانية والسماح بالابقاء على وحدات استثمار قابلة للاستمرار وثابتة هيكليا".

على السياسة العقارية ان تكون حصيلة مكوّنات عدّة:

٥,٢,١. <u>سياسة تحديد العقار</u>

في لبنان، يلعب الاتصال الشفهي دورا" بالغ الأهمية في الممارسات الزراعية ولا سيّما نقل الملكية العقارية وايجار الأراضي.

لا تفضي وفاة مالك الارض دائما" الى تقاسم للعقار المنقول وفقا" للقواعد ذات الصلة ولا يؤدي التوزيع بصورة مطلقة الى تحديد عقاري جديد. بالتالي، يجد الوريث في حوزته احيانا" أجزاء من ألف من العقار الأساسي، من دون ان يصبح مالكا" لهذه المساحة او القطعة. فيصبح احيانا" من الصعب في نهاية المطاف معرفة من يملك ماذا.

ويخيّم الشكّ نفسه على استخدام العقار بسبب انعدام ثبات الأعراف والممارسات في مجال ايجار الأراضي (غالبا" ما تكون عقود الايجار الشفهية سنوية).

بغية توضيح الوضع العقاري، يجري الاعداد لمسح في لبنان. تجدر الاشارة الى ان جزءا" من الأراضي اللبنانية قد خضع للمسح لكن العمل لم ينته بعد. ينبغي اتمامه لكي يصبح بالإمكان تحديد قطع الأراضي ومالكيها. ويضمن التحديث المستمر والادارة اللا مركزية للمسح حدثنة الحقوق الفردية.

٥,٢,٢. سياسة تأهيل الأراضي

غالبا" ما تستخدم العقارات بشكل عشوائي في لبنان. اذ ان ما من وجهة استخدام محددة او من مناطق تعطى فيها الأولوية للزراعة او البناء. في مجال البناء، يحدد الدستور وقانون التنظيم المدني قاعدة "القابلية للبناء" الخاصة بالأراضي. غير ان القيود ذات الصلة ترد في خطط اشغال الاراضي التي وضعت في ابرز المدن اللبنانية. ويدفع هذا الوضع مالكي الأراضي الى مساعرة القيمة التنازلية او التأجيرة لكامل العقار وفقا" لسعر الارض الصالحة للبناء في المدن. غير ان هذه الممارسة اضافة الى تعلّق الشعب اللبناني الشديد بالأرض يعيقان حركية العقارات ويحولان دون امكانية ضمّ الأراضي واعادة توزيعها لأغراض زراعية.

بفعل النمو الديمغرافي ووتيرة الاستثمارات العقارية، ازدادت المساحات المدينيّة من ٢٥٠ الى ٦٠٠ كم٢ ما بين عامي ١٩٦٣ و١٩٩٨. وتفيد التوقعات انه بحلول العام ٢٠٢٠ ، ومع تزايد نسبته ٢,٥% سنويا" ، ستبلغ المساحات المبنيّة الـ١٠٠٠كم٢ ، اي ما يقارب الـ١٠% من مساحة البلاد. وقد يؤدي هذا النموّ ، الذي يأتي عادة على حساب المساحات الزراعية المنتجة، الى كارثة وطنية فعلية.

يتعين على لبنان ان يحدد ، في اطار سياسته الزراعية، الأراضي الوطنية التي يجب ان تشكل اداة الانتاج الزراعي بغية المساهمة بأفضل ما يمكن في تحقيق الاهداف الاقتصادية للبلد.

على الصعيد الوطني، ينبغي ان تندرج جميع هذه الاعتبارات والاهتمامات، بشكل واضح، في الخطة الوطنية لتنظيم الأراضي اللبنانية . اما على الصعيد المحلي، فيجب ان تأتي في اطار خطط اشغال للأراضي التي من شأنها تمييز المناطق المدينية التي يجوز البناء فيها عن المناطق الزراعية ومناطق الغابات والمناطق الطبيعية المحميّة وغيرها، محدّدة خصائص كلّ منها والقيود

المرتبطة بها والامكانيات ذات الصلة (امكانية اقامة المساكن، المصانع، البنى التحتية للمواصلات...)

٥,٢,٣. سياسة فصل حق الاستثمار عن حق الملكية

بفعل توزيع الاراضي عبر الارث ، يتجزأ العقار من جيل لآخر ليتوزع بين مختلف المنتفعين، ما يقضي على وحدة الحيازة. في حالات كهذه ، غالبا" ما يعيد مستأجرو الاراضي النظر في وجهة استعمالهم للعقار.

ويتسبب هذا الوضع بانعدام ثبات كما انه لا يشجع المستخدم اطلاقا على صيانة المنشآت او الحفاظ على خصوبة التربة.

يتعيّن على السياسة العقارية ان تضمن حق استثمار الأرض، بمعزل عن حق الملكية.

ويحتلّ هذا الفصل ما بين حقوق الملكية والاستثمار جانبا" اساسيا" من جوانب تحديد نظام الحيازة الزراعية.

٥,٢,٤. سياسة ضمان حق الإستثمار

غالبا" ما يتمّ استخدام العقار بالتراضي في لبنان ، من دون عقود مدوّنة. وتتّبع القواعد نفسها لفسخ ايجار الأرض، ما يساهم في تفاقم انعدام ثبات الحيازة و لا يشجع المستخدم اطلاقا" على صيانة المنشآت والمحافظة على خصوبة الأرض المستأجرة.

في المقابل ، يشجّع توقيع اتفاقات او عقود ايجار طويلة الأمد المزراع على استصلاح اداة انتاجه الأساسية، ألا وهي العقار. سواء كان الاتفاق قائما" على مبدأ ايجار الارض او المزارعة، لن يكون للمستثمر مصلحة في المحافظة على الخصوبة والمنشآت الا ّ اذا تأكّد أنّ بإمكانه استعمال الأرض بشكل مستدام.

باستثناء حالات استرجاع المالك او اسرته للحيازة ، يمكن للعقود والايجارات التي تمتدّ على ٣ او ٥ سنوات قابلة للتجديد ان تشكّل قاعدة لتحسين حقوق الاستثمار.

٥,٢,٥. سياسة المحافظة على وحدات استثمارية قابلة للاستمرار

كما سبق ورأينا ، ان تجزئة العقار اثر وفاة المالك وانعدام الثبات المخيّم على عقود الايجار هي عوامل من شأنها التأثير على قابلية الحيازة للاستمرار. في ظل ظروف كهذه، ليس لمستخدم الأرض من مصلحة في الاستثمار او التجهيز لأنه قد يواجه صعوبات في توفير ربحية لاستثماره طالما انه لا يتمتع بقاعدة مساحية قابلة للاستثمار، مضمونة وكافية.

تعتبر عقود الايجار التي تمتدّ على سنوات عدّة قابلة للتجديد وامكانية خلق هيكليات عقارية مالكة للأرض من العوامل التي تضمن وحدة الاستثمار وتساهم في تحديث الزراعة.

تشكل الهيكليات العقارية المالكة للأرض كيانات قد تتخذ شكل جمعيات او هيئات خاصة تتمتع بملكية الأرض لكن نقلها يفضي الى نقل للأسهم ولا يتسبّب اطلاقا" بتجزئة المساحات، ما يضمن وحدة الحيازة. وهذا النظام شبيه جدا" ببعض الممارسات المحلية اللبنانية التي تفضي ، من خلال الإرث، الى حصول الورثة على نسبة من العقار الاجمالي ، غالبا" ما تقاس بـــ"الملّيم " (او جزء من الف) ، وليس على قطعة ارض.

٥,٢,٦. سياسة غزو اراض جديدة صالحة للزراعة

تبلغ مساحة الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة في لبنان حوالي ٢٥٠٠٠٠ هكتارا"، تضمّ ما يفوق الـــ ١٠٠٠٠٠ هكتار من الأراضي المرويّة.

.من بين الأراضي المصنّفة "غير مزروعة" والتي تبلغ مساحتها حوالي ٤٧٠٠٠٠ هكتارا"، ثمّة العديد من القطع القابلة للاستصلاح والتأهيل. يمكن بالتالي استرداد حوالي ١١٠٠٠٠ هكتارا"، وهي مساحة من شأنها ان تشكل قدرة انتاجية هامة للبنان.

ينبغي وضع استراتيجية واضحة لتأهيل وتخصيص هذه الأراضي الجديدة القابلة للاستصلاح، بغية زيادة المساحة الوسطية التي يتمتع بها المستثمر واعادة تأهيل المزارعين الذين وقعوا ضحية اعادة هيكلة القطاع.

لا شكّ ان المديونية الوطنية الحالية لا تسمح باستخدام الأموال العامة لبناء المنشآت. ينبغي ادراج آليات لتعبئة التمويل الخاص في سياسة التمويل الزراعي الطويل الامد.

٥,٣. التموين والتأهيل والتجهيز والتمويل

تعيق القدرة المالية الضعيفة للزراعة تحديث هذا القطاع. غالبا" ما يجد المزارع نفسه اليوم (صغار ومتوسطي المزراعين) في حالة تبعية ازاء النظام التجاري لجهة التموين، ما يتسبب بارتفاع كبير في التكاليف ويؤثّر ، بالتالي، على تنافسية المنتجات مقلّصا" ربحية النشاط الزراعي. وتستطيع الهيئات المهنية الاقتصادية ان تأتي بالحلول المناسبة لهذه المشاكل.

٥,٣,١. تنظيم التموين

يشكّل التموين عنصرا" اساسيا" من تكاليف الانتاج ، اذ تظهر النشاطات التي شملها التحليل انه يمثّل ما بين ٢١ و٥١% من اجمالي تكاليف الانتاج. كما وتبيّن ان اسعار المدخلات القابلة للمقارنة تختلف كثيرا" من منطقة لأخرى ومن حيازة لأخرى. بالتالي، تستطيع الحيازة التي تضبط مشترياتها وتتمتع بالقدرة المالية اللازمة للتموين ان تحصل على مدخلات بأسعار افضل من تلك التي تعتمد في تموينها على تاجر يزوّدها بالمنتجات من دون ضبط سعر البيع.

يخلق عدم النفاذ الى التمويل اللازم لتوفير رأس المال الضروري للحيازة تبعية مالية مفرطة ومضرّة في الغالب ، تشكّل عاملا" محدّا" لربحية وتنافسية الزراعة.

تجدر الاشارة الى ان تجمّع المنتجين في هيئات تعاونية للتموين يشكّل حلا" لخفض اسعار المدخلات شرط توفير التميل اللازم على الصعيدين الفردي (مزرعة) او الجماعي (تعاونية).

٥,٣,٢. تمويل الزراعة

عند الحديث عن التمويل الزراعي، غالبا" ما نميل الى تخيّل مؤسسة متخصصة تعنى على وجه الخصوص بتمويل حاجات الحيازة الزراعية والهيئات الاقتصادية. وخير امثلة على ذلك، مؤسسة

"Crédit Agricole " الفرنسية وصناديق "Reiffaisen" في المانيا واللوكسنبرج ومصرف "Grameen Bank" في بنغلادش.

انما لا يجب ان ننسى ان الميزة المشتركة لجميع الهيئات الناجحة تتمثل في ارتكاز هذه المؤسسات على مبادرة اساسية قوية، انطلاقا" منها تمّ بناء هيكلية كل نظام. وقد افضت هذه المبادرة ، وفقا" للحال، الى نتائج متباينة بفعل اختلاف الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي للمحيط الذي تتواجد فيه. لقد كانت عملية الانشاء تفاعلية بشكل اساسي (ردة فعل ازاء تغيّرات المحيط) وتطلّبت وقتا" كبيرا" (بضعة عقود) قبل ان تتحول الى اداة عمليّة لتوفير التمويل للعالم الريفي.

في مقابل ذلك، قلّة هي المؤسسات المالية الزراعية المتخصصة الناجحة التي خلقت من عدم وتستطيع تقديم خدمات فعالة ومستدامة للقطاع.

يحتاج القطاع الزراعي عدا المؤسسات المالية المتخصصة الى ادوات وآليات قادرة على ان تأخذ بعين الاعتبار تمويل حاجات الزراعة والهيئات المرتبطة بهذا القطاع (الهيئات الاقتصادية التي تضطلع بدور في مرحلتي ما قبل وما بعد الاستثمار الزراعي) ، على المدى القصير (الحاجة الى رأس مال جار) والمتوسّط (تمويل المعدّات والتجهيزات) والطويل (مباني الاستثمار، المنشآت، امتلاك العقار...).

يشكل انعاش الاتحاد الوطني للتسليف التعاوني (او NCC) وتوجيهه نحو الخاصية الزراعية قاعدة لإدارة تمويل القطاع. غير ان الـــUNCC لا يتمتع بالقدرة على ادارة التسليفات ميدانيا". في المقابل، يلاحظ وجود كبير للمصارف الخاصة اللبنانية على كامل الأراضي وتعي الأهمية الاستراتيجية للتمويل الزراعي مع الاعتراف في الوقت عينة بعدم قدرتها على ضبط واقع المحيط. ينبغي بالتالي اقامة شراكة ما بين الـــUNCC والمصارف الخاصة تقوم على تكامل الكفاءات وتشكّل اساسا" لتمويل القطاع.

من جهة اخرى، ثمة مؤسسة في لبنان تعنى بضمان القروض المصرفية (وهي مؤسسة "كفالات") من شأنها توفير تغطية للمخاطر بنسبة ٧٥% في القطاع الزراعي وضمان آلية التمويل.

بناء عليه، نستطيع رسم السيناريو التالي للتمويل الزراعي:

- تجرى دراسات الجدوى والقابلية للتمويل بالاشتراك ما بين الـــUNCC والمصارف (فريق مهني يتمتع بالاحتراف والمرونة)؛
- تتولّى لجنة تسليف تضمّ مختلف الأطراف المعنية (من مهنيين وممثيلين عن مجلس ادارة الـــUNCC والمصارف) اتخاذ القرارات في مجال منح القروض والتسليفات؛
- توفّر مؤسسة "كفالات" تغطية للمخاطر بنسبة ٧٥% على ان تتولّى المصارف والاتحاد النسبة المتبقية. يصار في هذا الاطار الى تفاوض حول توزيع النسبة المتبقية هذه ما بين الـــUNCC والمصارف (فـــ١٥ % للـــUNCC و١٠% للمصارف يبدو مثلا" حلا" مقبولا") ؛
- تعنى المصارف الخاصة بوضع وادارة القروض (متابعة السداد) ، على ان ترفع الى الـــUNCC تقارير حول نشاطها؛

من جهة اخرى، يسمح هذا السيناريو بالنفاذ الى تخفيض الفوائد (٧%) المقرر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم الماضية قدما" في قطاع الانتاج.

بغية تفادي الضغوطات التي يتسبب بها المحيط (الاجتماعي، الطائفي، السياسي، الاقتصادي...) وضمان الاحتراف على مستوى المبادرات المتخذة ، ينبغي الا" يمنح التمويل في الحالات التي ترفض فيها "كفالات" تغطية المخاطر لضمان استمرارية النظام.

من بين القيود التي يفرضها نظام التمويل المضمون من قبل "كفالات" ، تلك المتمثلة في تحديد مدة قصوى للتسليف لا تتجاوز السبع سنوات. انما يمكن تصوّر آليات تناوب ما بين "كفالات " والـــUNCC بغية توفير قروض تمتد على فترات زمنية اطول (١٢ الى ١٥ سنة) بضمانة "كفالات" في السنوات السبع الأولى والمصارف في الأعوام التالية.

يسمح النفاذ الى هذا الشكل من الضمانات بتخفيض الفائدة على القروض اللازمة لتمويل القدرة الانتاجية بنسبة ٧%. من شأن هذا الاجراء ان يسمح باحتواء معدلات الفائدة ضمن حدود مقبولة للقطاع الزراعي (٧ الى ١٠% سنويا") على الرغم من التكاليف المتوقعة لخدمات الـــUNCC والمصارف.

٥,٤. الموارد الطبيعية

٥,٤,١. الموارد المائية

يشكل توفّر المورد المائية وادارتها مشكلتين هامتين على صعيد الزراعة اللبنانية. اذ يسمح النفاذ الى المياه بتكثيف الانتاج الزراعي و بزراعة مساحات جديدة.

لذا، ينبغي تنفيذ البرنامج الآيل الى اقامة منشآت هيكلية للريّ ، ان على المستوى المشاريع الكبرى (الليطاني، العاصي واليمّونه) او الصغرى ، عند بناء سدود للجداول بهدف خلق احتياطي يمكن استخدامه في الموسم الجاف.

بموازاة ذلك، ينبغي نقل ادارة الموارد المائية قدر الامكان الى المستخدمين بعد تدريبهم واعدادهم لهذه المهمة (ادارة ابراج المياه وكلفة مياه الريّ والرّي وجباية الرسوم وصيانة المنشآت محليا"...). ويمكن تعميم وجود لجان للمستخدمين وتحديد ادوار هذه اللجان اضافة الى مسؤوليات كلّ من الدولة واللجان والمستخدمين على حدّ سواء في اطار اتفاق يعقد بين مختلف الأطراف المعنية ويصاغ بشكل عقد تنازل.

٥,٤,٢. الموارد الطبيعية الأخرى

تحتاج الموارد الأخرى ، ولا سيّما منها العقارات، الى عناية خاصة ايضا"، اذ ان قلّة المساحات المتوفرة لا تسمح بالتسيّب في ادارة هذا المورد. يجدر بالتالي تحديد دور وواجبات كل من الأطراف. ينبغي على الدولة ان تأخذ على عاتقها أعمال التأهيل العامة للمحافظة على خصوبة الأرض والمبادرات الهادفة الى تثبيت التربة والحؤول دون انجرافها . في حين يتعيّن على المستثمرين تولّي المهام الآيلة الى حماية التربة واصلاح الأراضي ومكافحة انجراف التربة على المستوى المحلي.

ينبغي وضع آليات لتمويل وادارة الموارد العقارية وذلك بالتشاور ما بين القطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية التي تتدخل ميدانيا" مع الحرص على اشراك القرى والبلدات الريفية في ادارة النشاطات التي يجري اطلاقها.

٥,٥. النظام التجاري

٥,٥,١. اعتبارات عامة

في مرحلة ما بعد الاستثمار الزراعي، تبدو آفاق تصريف الانتاج مظلمة بالنسبة الى العديد من صغار ومتوسطي المزراعين بشكل خاص؛ فالزراعة تسمح للأسر ذات الحيازات الزراعية الصغيرة بتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي وفي السنوات التي يكون فيها المحصول وافرا" ، تخوّلهم توفير دخل نقدي اضافي مكمّل.

بالنسبة الى هذه الفئة ، شأنها شأن الحيازات المتوسطة الحجم، يمكن للهيئات الاقتصادية التعاضدية ان تشكّل مقفزا" اقتصاديا" واجتماعيا" من شأنه تعزيز المدخول الزراعي. التعاونيات هي اذا" وسيلة لرفع مستوى الفرد ومساعدة الأسر الريفية على تعزيز قيمة منتجاتها.

٥,٥,٢. النفاذ الى السوق

في مجال النفاذ الى السوق، يمكن للهيئات الاقتصادية التعاضدية ان تعنى بمهام متنوعة مثل:

- التفاوض ، عبر تمكين المنتجين من تشكيل ثقل اقتصادي كاف عبر دمج العرض للحصول على اسعار افضل لمنتجاتهم؛
- الشؤون اللوجستيّة ، عبر تولي مهمة جمع المنتجات في المزرعة ونقلها الى اسواق التصريف او الى التجار؛
- التخزين ، بغية التمكن من حفظ المنتجات لعرضها في السوق في الوقت المناسب والحصول على اسعار افضل ؛
- التجهيز والبيع ، عبر تجهيز المنتجات للسماح بالنفاذ الى الاسواق الاستهلاكية الوطنية او لتصديرها ؛

- التحويل الهادف الى جذب قيمة مضافة اكبر من شأنها رفع قيمة المنتجات.

غير انّ الهيئات التعاونية لا تشكّل الوسيلة الوحيدة للنفاذ الى السوق اذ ان أسواق الجملة تشكّل ايضا" حلا" لتحقيق الشفافية وتقصير دائرة تصريف الانتاج. ان انشاء اسواق جملة في ابرز المناطق اللبنانية من شأنه ترشيد لوجستيّة توجيه تدفقات السلع نحو الاستهلاك او نحو التصدير.

٥,٥,٣. الهيئات التعاونية

بصفتها هيئات للمنتجين ، على التعاونيات ان تمضي قدما" بحذر؛ فلا يجب ان خوض غمار مهن ومجالات معقدّة من دون اعداد ولا احتراف. انها هيئات تفاعلية ، وعليها بالتالي ان تدرك كيف تتكيف مع القيود التي تفرضها عليها البيئة الاقتصادية ويجدر بالقوانين الأساسية ان تسمح بهذا التكيّف المستمر.

تهدف التعاونيات الى تعزيز قيمة المنتجات، غير انها تتمتع بقدرات تنظيمية محدودة وعليها ، بالتالي ، توخي الحذر في تحرّكها. من الضروري ان يصار الى اعداد برامج تدريب توضع بتصرف القيّمين على الهيئات الاقتصادية التعاضدية وكوادر الهيئات التعاونية، بغية صقل مهاراتهم من اجل أداء افضل للهيئات وقيمة اكبر للمنتجات.

لا يشكل وجود الهيئات الاقتصادية الزراعية غاية بحدّ ذاته، لكن من شأنه تلبية حاجات صغار ومتوسطي المنتجين لجهة التجمّع والقوّة. يمكن ان يتّحد هؤلاء فيما بينهم او ان يبحثوا عن كفاءات ومهارات اخرى مكمّلة عبر اقامة شراكات مع مهن (كالتجار والصناعيين ...) تضمن تكاملية الحيازة الزراعية ، على اساس احترام المصلحة المتبادلة.

٥,٥,٤. حاجات الدعم الهيكلي

بموازاة ذلك، يتعين على الدولة ان تسهر على ضمان شفافية الأسواق ووضع قواعد واساليب من شأنها تشجيع انتاج نوعيّ في لبنان. ان اعتماد معايير للانتاج والتسويق ووضع نظام فعّال لضبط النوعية سيفضيان ، في مجال شراء الانتاج، الى تعرفات تأخذ بعين الاعتبار نوعية المنتجات.

يسمح انشاء اسواق للجملة على المستويين الوطني والاقليمي بتحسين شفافية التعاملات بين المنتجين والتجّار.

يتعيّن على الدولة ان تساعد في تنظيم وادارة المهنة من خلال تشجيع المجالات والقطاعات البينية اللازمة لضبط تدفقات المنتجات ولتوزيع الثروات المحققة بشكل منصف بين كافة حلقات نظام الانتاج والبيع. عبر تشجيع الحوار بين مختلف الفاعلين، تضحي هذه الهيئات المنبر المثالي للتشاور واتخاذ المبادرات التي تصب في مصلحة المهنة، وتستطيع ان تتدخل في تثبيت الأسعار ووضع معايير للانتاج والتسويق، وتحسين النوعية، وفتح الأسواق والتصدير ...

٥,٦. الاطار المؤسساتي والتشريعي

٥,٦,١. دور الدولة

يستلزم ايجاد الحلول المناسبة لتلبية الحاجات في مجال دعم القطاع الزراعي التزاما" حكوميا" هاما" يفوق الاطار الضيّق لصلاحيات وزارة الزراعة، على ان يكون المحرّك الرئيسي لها. يجب تحديد الأدوار بشكل واضح ويتعيّن على الوزارة ان تدرك ما ينبغي القيام به وتسهيله لتستعيد الزراعة، من خلال ادائها، الاعتبار الذي تستحقه.

- الربط ما بين المزارعين والباحثين والجامعيين لتشجيع الارشاد وتفعيل التقنيات الجديدة وزيادة الانتاجية والسماح بنفاذ اكبر الى السوق...
- تحسين الخبرات التقنية وتوسيع نطاق اختصاص المزراعين، توخّيا" لظهور مزارعين مسؤولين قادرين على نسج شبكة من الهيئات الاقتصادية التي من شأنها تبسيط الدارات وتعزيز تنافسية القطاع الزراعي.
- تعبئة المهن الرديفة للزراعة (المصارف، التجّار، الصناعيون...) والهيئات التمثيلية (نقابات وغيرها...) التي من شأنها الانضمام الى المبادرات المتخذة والمساعدة على تنفيذها.
- تطوير ادوات دعم خاصة بالمناطق الريفية تسمح بتنمية مهارات المزراعين او مسؤوليهم المهنيين (نظام ارشاد)، وتحسين الشفافية المالية والسهر على احترام الاجراءات (مراكز

للادارة)، وضمان امن التعاملات التجارية والممارسات التعرفيّة (اسواق جملة ، قطاعات بينية)...

- وضع واعتماد نصوص تنظيمية تخلق اطارا" قانونيا" من شأنه اضفاء المزيد من المرونة والاستقرار والفعالية على القطاع الزراعي (قانون اساسي للحيازة الزراعية واطار قانوني للهيئات الاقتصادية الزراعية).
- استعداد الادارة لتوعية وتدريب المستثمرين وسائر الفاعلين وابلاغهم بضرورة تحديث الزراعة وتحسين نوعية المنتجات اللبنانية (تحديد معايير انتاج وتسويق، ضبط النوعية ...).

٥,٦,٢. <u>الإطار القانوني التنظيمي</u>

يتطلب تنظيم المهنة تحديد اطار من شأنه ضمان استمرارية الحيازة الزراعية واحتراف المزراع وجذب قيمة مضافة من خلال الانتاج وعبر توضيح دور الدولة:

- الامتلاك المشترك للعقار (هيئات خاصة مالكة للأرض تقوم بتأجير العقار للمستثمرين المستأجرين)
- الاستخدام المستدام للعقار (عقود ايجار على المدى الطويل لتشجيع صيانة المنشآت والمحافظة على الخصوبة)
- القدرة على العمل المشترك (تجمّع للمستثمرين في اطار وحدات استثمارية قابلة للاستمرار)
- الشراء والاستعمال المشترك لوسائل الانتاج (تموين ، تجهيزات، منشآت، موارد طبيعية)
- تعزيز قيمة المنتجات (تفاوض، جمع، تجارة، تحويل، شؤون لوجستية)
- دمج المصالح والمهن المكمّلة (تجمّع التجار او الصناعيين والمنتجين)، اوعقود بين الشركاء تمتدّ على سنوات عدّة
- معرفة بالأسواق (رصد اسعار وتدفقات المنتجات ، تسعيرات اسبوعية)
- ضمان الشفافية واحترام الاجراءات والمعايير (مراكز للادارة، دوائر الدولة، مراقبة النوعية)

- ضبط القطاعات (المهن البينية ، اسواق الجملة)
- دعم مؤسساتي (بحث، تدريب، ارشاد، توحيد للمقاييس، تمويل).

٦. الاجراءات المقترحة

تظهر الاعتبارات الآنف ذكرها حاجة الى تعزيز الحيازة الزراعية في محيطها. في الجدول ادناه، جمعنا الاجراءات الواجب تطبيقها والتي تندرج في اطار السياسة الزراعية اللبنانية. وحاولنا ان نقيّم وقع كلّ اجراء لكي نتأكد من توافقة مع الأهداف المتوخاة لجهة تنافسية وربحية واستمرارية واستدامة الحيازة الزراعية.

العوامل الأساسية للحيازة	الاقتراحات التنظيمية	الاجراءات الواجب اعتمادها	الوقع المتوخّى
المستثمر ومهاراته	تكييف انظمة التدريب والارشاد	تحديد نظام للارشاد الزراعي موجّه نحو المزراع وتطبيق هذا النظام. وضع برنامج تدريب للشبان الباقين في الحيازة الزراعية. اعادة توزيع مهام مدارس الزراعة وتكييف الاساليب واصول التدريس للتتوافق مع حاجات الراشدين (اي كوادر الهيئات الاقتصادية الزراعية والقيّمين عليها).	التنافسية (تحسين التقنيات، والانتاجية)؛ الربحية (زيادة الغلّة، نوعية المنتجات)؛ الاستمرارية والاستدامة (الضبط والادارة الذاتية للحيازة والهيئات التعاونية

	الاقتراحات التنظيمية		
العقار	ضمان توفّر العقارات المخصصة لأغراض زراعية	استكمال المسح الجاري اماكنية ضمّ الأراضي المجزّأة تعميم خطط اشغال الأراضي على المستوى المحلي وفقاً للأهداف المحددة في مجال تنظيم الأراضي. اعداد عقود ايجار على المدى الطويل من يزرعون الأرض ومالكيها خلق هيكليات عقارية مالكة للأرض، تنقل عبر التنازل عن الأسهم وليس من خلال تجزأة الأراضي. بناء منشآت للرّي لتأهيل مساحات جديدة	الاستمرارية (اعادة هيكلة الحيازات ،الابقاء على وحدة الاستثمار) الاستدامة (صيانة المنشآت والمحافظة على الخصوبة، ايجار طويل الأمد للعقار) الربحية (تخفيض تكاليف النفاذ الى العقار لجهة الشراء والايجار على السواء) توفّر العقارات (زيادة المساحات المتوفرة)
المؤن والتجهيزات والمنشآت والتمويل	خلق اطار تنظيمي للزراعة وتوفير التمويل	انشاء تعاونيات تموينية فعلية يديرها المنتجون ، تحترم المبادئ التعاضدية نفاذ المزارعين وتجمّعاتهم الى القروض القصيرة الأجل لتمويل المدخلات والمتوسطة الأجل لشراء المعدات والطويلة الأجل لاقامة المنشآت والمباني وشراء العقار انعاش الـUNCC وتكييفها هيكليا" لتحويلها الى اداة تمويل للزراعة خلق آلية لمنح القروض الزراعية بالاشتراك مع الـ UNCC والمصارف الخاصة بضمانة "كفالات".	الربحية والاستمرارية (خفض تكاليف شراء المدخلات) الاستمرارية والاستدامة (النفاذ الى التمويل، الاخذ بعين الاعتبار لخصوصية حاجات وآليات التمويل الزراعي)

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

	الاقتراحات التنظيمية		
الموارد المائية والطبيعية	القيام باستثمارات مائية هيكلية واعتماد اللامركزية في ادارة المياه على المستوى المحلّي	اقامة منشآت مائية (الليطاني، العاصي، اليمّونه) وسدود لتأهيل اراض جديدة. اعداد عقود تنازل ونقل الادارة الى لجان مستخدمين محلّية.	توفّر العقارات (زيادة المساحات المتوفرة) الاستدامة (ادارة ذاتية لاستخدام المياه)
النظام التجاري	ايجاز دارّات بيع المنتجات	تكييف النصوص التعاونية للسماح باقامة تعاونيات تسويق وتجهيز وتحويل تجمع المزراعين. وضع نصوص تنظيمية تسمح بجمع المصالح الاقتصادية التكاملية الخاصة بالمنتجين والتجّار او الصناعيين تكييف اسواق الجملة وخلق قطاعات بينية لتوضيح العلاقات ما بين جميع المعنيين بمجالات الانتاج.	التنافسية (اختصار الدارات التجارية ودمج المهارات والمصالح) الربحية (ضبط افضل لأسعار بيع المنتجات) الاستدامة (شفافية التعاملات التجارة، معرفة بالداراتو المجالات)
الاطار المؤسساتي	خلق اطار مؤسساتي وتنظيمي وتطبيقه	تحديد وضع المستثمر والحيازة الزراعية في اطار القانون اللبناني. تحديد معايير للمنتجات، ان على مستوى الانتاج و على مستوى العرض في السوق. تشكيل هيكلية عمليّاتية لمراقبة النوعية تعنى بتطبيق المعايير. انشاء مراكز للادارة والتوثيق مكلّفة بدعم المزراعين وجمعياتهم وتقديم المشورة لهم. خلق خلايا تشاورية تجمع المنتجين والتعليم والبحث للارشاد في مجال الأساليب والتقنيات.	الاستدامة (وضع المستثمر والحيازة الزراعية) التنافسية (تحسين النوعي للمنتجات) الاستمرار والاستدامة (ادارة الحيازة والهيئات الاقتصادية) الربحية (تحسين طرق وتقنيات الانتاج).